CCW/MSP/2007/SR.9

1 December 2009
Arabic
Original: French

اجتماع الأطـــراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينـــة يمكـــــن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

دورة عام ٢٠٠٧

جنيف، ٧-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد **فيروس**.....(اليونان)

الألغام غير الألغام المضادة للأفراد *(تابع)*

النظر في التقرير المتعلق بأعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بتطبيق وتنفيذ القانون الإنساني الدولي الحالي، على ذخائر محددة يمكن أن تتسبب في نشوء ذخائر متفجرة من مخلفات الحرب، مع التركيز بوجه خاص على الذخائر العنقودية، بما في ذلـــك العوامل التي تؤثر على موثوقيتها وخصائصها التقنية وتصميمها، بقصد التقليـــل إلى أدنى حد من التأثير الإنساني لاستخدام هذه الذخائر *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بواحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترســـل *خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقـــة إلى* وحـــدة تحرير الوثائق: Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات الاجتماع في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعـــد نهاية الدورة بأمد وجيز.

(A) GE.07-64499 191109 011209

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

الألغام غير الألغام المضادة للأفراد (البند ١١ من جدول الأعمال) *(تابع)*

١- **السيد بارانيوس** (البرازيل)، تحدث بوصفه معاون الرئيس، فقال إنه في إطار المشاورات التي جرت في مساء اليوم السابق بشأن مسألة الألغام غير الألغام المضادة للأفراد، اقترح، بالنسبة لمشروع القرار بهذا الشأن، الاحتفاظ بالصياغة التي وضعت للقرار المعتمد في ٢٠٠٧. غير أنه إزاء الشواغل التي أعرب عنها أحد الوفود، ارتئي أنه من الضروري مواصلة المشاورات. كما أن هذا النص المقترح لا يشير على الإطلاق إلى المدة التي يتعين تخصيصها للنظر في هذه المسألة. وأعرب عن أمله في أن يعتمد القرار بتوافق الآراء في الصباح.

٢- **الرئيس** قال إنه يتفهم أن الدول الأطراف ترغب في أن تعتمد بعد الاستشارة مشروع القرار المعروض عليها والمتعلق بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد.

٣- *وقد تقرر ذلك.*

علقت الجلسة الساعة ١٠/٥٠؛ واستؤنفت الساعة ١١/٤٠.

النظر في التقرير المتعلق بأعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بتطبيق وتنفيذ القانون الإنساني الدولي الحالي، على ذخائر محددة يمكن أن تتسبب في نشوء ذخائر متفجرة من مخلفات الحرب، مع التركيز بوجه خاص على الذخائر العنقودية، بما في ذلك العوامل التي تؤثر على موثوقيتها وخصائصها التقنية وتصميمها، بقصد التقليل إلى أدنى حد من التأثير الإنساني لاستخدام هذه الذخائر (البند ١٠ من جدول الأعمال) *(تابع)*

٤- **الرئيس** شدد على أن مشروع القرار المتعلق بالألغام العنقودية المعروض على الوفود هو ثمار مفاوضات مكثفة جارية منذ مساء اليوم السابق. وشكر الوفود التي شاركت في هذه المشاورات على الجهود الكبيرة التي بذلتها في بعض الأحيان بهدف التوصل إلى نص توافقي.

٥- **السيد ماكبرايد** (كندا) هنأ الرئيس على مشاركته في صياغة مشروع ولاية يتعلق بما يترتب على الذخائر العنقودية من آثار إنسانية، ولكنه أعرب عن أسفه من أن النص قيد النظر أقل وضوحاً من نص الاتحاد الأوروبي، الذي يطالب بالتفاوض بشأن نص ملزم قانوناً يستجيب للشواغل الإنسانية الناشئة عن الذخائر العنقودية بجميع جوانبها.

٦- وقال إن كندا ترى أن صيغة مشروع القرار يمكن تفسيرها بطرق شتى فيما يتعلق بالنتيجة النهائية المنشودة، والتي يرى أنها يجب أن تكون اعتماد بروتوكول جديد ملزم قانوناً مثل البروتوكولات الخمسة السابقة. وأضاف أنه يصر على أن عقد اجتماع واحد لفريق الخبراء الحكوميين في عام ٢٠٠٨ لا يكفي لضمان معالجة مسألة التكاليف الإنسانية للذخائر العنقودية بدون تأخير واعتماد قرارات بهذا الشأن.

٧- وأضاف أن كندا تعتقد أيضاً أن جدول الاجتماعات المقترح مرهق ولكن ضروري لتنفيذ الأنشطة المقررة في إطار عملية أوسلو التكميلية. وأشار إلى أن كندا تتفهم تعذر تحديد تاريخ معين للانتهاء من المفاوضات، ولكنه ذكر بالطبيعة الملحة جداً لمعالجة هذه المسألة وأوضح أنه يأمل، فيما يتعلق بوضع صك ملزم قانوناً وموثوقاً به، أن يحرز تقدم في أعمال فريق الخبراء الحكوميين في الفترة التي تسبق اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وأن يشتمل الصك على الذخائر التي تؤثر بطريقة غير مقبولة على السكان المدنيين، مما يمثل انتهاكاً لمبادئ القانون الإنساني الدولي.

٨- وختاماً، أشار السيد ماكبرايد إلى أن كندا مستعدة للمشاركة الكاملة في جميع عمليات المفاوضات التي تهدف إلى وضع بروتوكول يسمح بالتصدي بفعالية لآثار الذخائر العنقودية على السكان المدنيين، سواء من الناحية الإنسانية أو التنموية.

٩- **السيد بولسن** (النرويج) أحاط علماً بالاهتمام الذي يوليه للولاية المتعلقة بالذخائر العنقودية، ومشروع القرار بهذا الشأن وعزم الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والدول والمنظمات الإنسانية المختلفة على الوصول إلى تسوية عاجلة للمشكلة الإنسانية التي تمثلها تلك الذخائر. وأشار إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة دعا الدول الأطراف في أكثر من مناسبة إلى التصدي بدون تأخير لمسألة الآثار البشعة للذخائر العنقودية على البشر، وحقوق الإنسان والتنمية عن طريق وضع صك ملزم قانوناً.

١٠- وقال إن النرويج تلتزم التزاماً تاماً، شأنها شأن دول ومنظمات أخرى، بوضع صك دولي ملزم قانوناً قبل نهاية عام ٢٠٠٨ يحظر الذخائر العنقودية التي تلحق أضراراً غير مقبولة بالسكان المدنيين، وستواصل مساندة جميع العمليات التي تهدف إلى التصدي بفعالية للشواغل التي تسببها الذخائر العنقودية والمشاركة فيها من أجل تجنب حدوث أزمة إنسانية خطيرة.

١١- واستجابة للملاحظات التي قدمتها العديد من الوفود فيما يتعلق بفعالية وأهمية الاتفاقية، قال السيد بولسن إن عمل الاتفاقية يمكن بالتأكيد تحسينه، ولكن يجب عدم تجاهل أن الصك المشار إليه يتضمن بالفعل حظر عدة فئات من الأسلحة "اللاإنسانية".

١٢- **السيد شترولي** (سويسرا) قال إنه حسبما أشارت سويسرا إلى ذلك من قبل، فإن أفضل طريقة للحد من الآثار الإنسانية غير المقبولة الناتجة عن استخدام الذخائر العنقودية هي إنشاء فريق عامل معني بالتفاوض بشأن صك ملزم قانوناً بصدد هذا الموضوع. وأضاف أن سويسرا تأمل في أن تعتمد، خلال هذا الاجتماع، ولاية تفاوضية عالمية ومتوازنة وتتسم بالطموح، سواء من حيث محتواها أو جدولها الزمني المقترح. وأشار إلى أنه كان يتعين وضع التزام واضح في إطار هذه الولاية من أجل الانتهاء من وضع صك ملزم قانوناً يحظر استعمال وإنتاج وتخزين الذخائر العنقودية التي تتسبب في أضرار إنسانية غير مقبولة ويراعي المصالح الإنسانية والعسكرية للدول. واستطرد قائلاً إن النص المقترح لا يستجيب لهذه المقتضيات. وأضاف أن سويسرا تدرك أنه كانت هناك مفاوضات طويلة وصعبة لإعداد النص،

ولكنها تؤيد اعتماد الولاية التفاوضية الحالية وتأمل بشدة في أن تنفذ هذه الأعمال بطريقة موثوقة في إطار عمل فريق الخبراء المنشأ لهذا الغرض من أجل الانتهاء من وضع صك جديد ملزم قانوناً بشأن الذخائر العنقودية التي تسبب مشاكل إنسانية خطيرة.

١٣- **السيد انتونوف** (الاتحاد الروسي) قال إن اعتماد ولاية جديدة لفريق الخبراء الحكوميين يمثل مرحلة جديدة في الأعمال المتعلقة بالذخائر العنقودية. وعلى الرغم من ذلك، يشك الاتحاد الروسي في الجدوى من هذه الأعمال، حيث إن قاعدة المفاوضات محدودة جداً لأن النهوج التي تتبعها الدول الأطراف شديدة التباين. وأضاف أنه تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الطريقة الاحترافية التي اتبعها الرئيس للتوصل إلى حل وسط بشأن قضية تمثل هذه الحساسية. واستطرد قائلاً إن تعريف الذخائر العنقودية في حد ذاته من أوجه عدم الاتفاق، مما يضعف احتمالات التوصل إلى توافق في الآراء. وعلى أي حال، يجب أن تسفر مفاوضات فريق الخبراء الحكوميين عن مقترحات تتوافق مع مصالح كل دولة. وأشار أيضاً إلى أن الاتحاد الروسي سيؤيد هذه المقترحات شريطة احترام ثلاثة شروط: يجب ألا تؤدي التدابير المرغوبة إلى إضعاف دفاع البلد، وألا يترتب عليها آثار اقتصادية أو مالية سلبية، ويجب ألا تهدف إلى الحد من الآثار التقنية للذخائر العنقودية ولكن إلى تنظيم استعمالها وخفض أثرها على السكان المدنيين. ويجب أن يكون كل مقترح تقني الطابع في شكل توصية بسيطة وأن يتضمن فترة زمنية انتقالية كافية. وأخيراً، قال إن الاتحاد الروسي يصر على أهمية معالجة هذه القضية بجدية وواقعية، مع احترام التوازن بين مصالح الدفاع والمصالح الإنسانية.

١٤- **السيد تاروي** (اليابان) قال إنه كان يفضل أن يكون النص أكثر واقعية، حيث إن المجتمع الدولي، ولا سيما المجتمع المدني، يتابع عن كثب أعمال الدول الأطراف. غير أن الوفد الياباني يدرك أن الدول الأطراف تغلبت على اختلافاتها للتوصل إلى توافق في الآراء. ويمثل هذا تقدماً. وأضاف أن على فريق الخبراء الحكوميين الآن مواصلة المفاوضات من أجل التوصل بسرعة إلى اتفاق دولي، لإثبات أن الاتفاقية تتيح بصورة فعالة معالجة المشاكل الإنسانية الخطيرة القائمة، مع مراعاة مقتضيات الأمن. وأشار إلى أنه يتعين على كل بلد أن يستعد جيداً لأول اجتماع لفريق الخبراء الحكوميين. وأضاف أن اليابان لن تدخر جهداً في هذا الصدد.

١٥- **السيد اودغول** (تركيا) رحب بالجهود المبذولة للتوصل إلى توافق في الآراء يعزز مصداقية الاتفاقية، وأكد لفريق الخبراء الحكوميين أن تركيا ستواصل الإسهام في أعماله.

١٦- **السيدة غوميز أوليفير** (المكسيك) هنأت الرئيس والسفير كاركليتر على جهودهما المكثفة التي بذلاها لتقريب وجهات نظر الدول الأطراف بشأن أهمية العمل بدون تأخير لمواجهة ما يترتب على استعمال الذخائر العنقودية، ليس بالنسبة للسكان المدنيين فحسب، بل لحقوق الإنسان والتنمية أيضاً. وأشارت إلى أنه من المؤسف أن الولاية المعتمدة مؤخراً بعيدة عن توقعات المكسيك، التي كانت تأمل في اتخاذ تدابير فعالة وعاجلة لتفادي استمرار قتل أبرياء بهذه الذخائر. وقالت إن المكسيك ترفض الاعتبارات العسكرية والاستراتيجية التي

تبرر استعمال تلك الذخائر. ولذا، ستواصل المكسيك جهودها في الفترة القادمة وحتى نهاية عام ٢٠٠٨، للتوصل إلى صك ملزم قانوناً يضمن مستوى مرتفعاً من الحماية للمدنيين ويهدف إلى حظر استعمال وإنتاج وحيازة وتخزين الذخائر العنقودية حظراً باتاً. وأشارت إلى أن المكسيك ستسعى أيضاً إلى أن يشتمل هذا الصك، ضمن أمور أخرى، على التزامات بشأن التعاون، وتدابير لمساعدة الضحايا، وأحكام صارمة على تداول المخزونات وتدمير الألغام غير المنفجرة، وآلية فعالة للمتابعة. كما أشارت إلى أن المكسيك تناشد جميع الأطراف تحمل مسؤولياتها وتوحيد جهودها لوضع حد للأضرار الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية غير المقبولة الناتجة عن تلك الذخائر.

١٧- **السيد بيلايز** (الأرجنتين) أحاط علماً بالمرونة التي أظهرتها الوفود في التوصل إلى توافق في الآراء. وقال إن وفد الأرجنتين كان يفضل اعتماد ولاية أكثر شمولية غير أن هذا القرار يمثل على الرغم من ذلك خطوة أولى نحو وضع صك بشأن استعمال الذخائر العنقودية. وأضاف أن اجتماع الأطراف في الاتفاقية منتدى هام لمعالجة هذه القضايا. وأشار إلى أن وفد الأرجنتين سيواصل المشاركة بفعالية في أعمال فريق الخبراء الحكوميين.

١٨- **السيد بيريرا غوميز** (البرتغال)، تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، وقال إن القرار المتخذ مؤخراً لا يعكس مقترح الاتحاد الأوروبي، الذي أوصى بإجراء مفاوضات تستمر حتى نهاية عام ٢٠٠٨ بشأن صك ملزم قانوناً ينطبق على جميع جوانب العواقب الإنسانية الناتجة عن استعمال الذخائر العنقودية. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي اختار الانضمام على الرغم من ذلك إلى توافق الآراء، ولكنه سيواصل تشجيع مقترحه في إطار أعمال فريق الخبراء الحكوميين.

١٩- **السيد دنكان** (المملكة المتحدة) أيد الملاحظات التي قدمها ممثل البرتغال. وأشار إلى أن الاتفاقية تشتمل ضمن أطراف أخرى على المستخدمين والمصنعين الرئيسيين للذخائر العنقودية. وقال إن ما يشجعه هو توصلهم إلى توافق كبير في الآراء في أسبوع واحد بشأن أهمية العمل بجدية في قضية معقدة جرت بشأنها مناقشات طويلة خلال السنوات السابقة. وأضاف أن الحكومة البريطانية تؤيد حظر الذخائر العنقودية، التي تسبب أضراراً غير مقبولة للسكان المدنيين، وأنها تأسف بالتالي لكون الولاية المعتمدة لم توضع بصورة أكثر تحديداً. غير أنه يلاحظ أن هناك عزم على محاولة معالجة المشاكل في إطار الاتفاقية، الموضوعة خصيصاً لهذا الهدف. وقال إن المملكة المتحدة، مثل الاتحاد الروسي، ترى أن على الأطراف تناول مجموعة أكبر من القضايا، سواء التقنية أو السياسية، من أجل إزالة جميع الشكوك الموجودة.

٢٠- **السيد هيربي** (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) أشار إلى سعادته بأن عدداً متزايداً من الأطراف في الاتفاقية يعتزم العمل على مواجهة المشاكل المرتبطة بالذخائر العنقودية. وقال إنه، على الرغم من ذلك، يأسف لكون الولاية المعتمدة لا تدل على أن هناك إجماعاً على اعتماد صك ملزم قانوناً يحظر هذه الذخائر. كما أضاف انه يأسف لعدم تحديد موعد نهائي للمفاوضات يظهر أهمية هذه المشكلة. وأشار إلى أن عدم الدقة يعرض فعالية العملية

للخطر. كما أشار إلى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ستواصل تشجيع اعتماد صك جديد للقانون الإنساني الدولي يتيح حماية المدنيين إلى أقصى حد ممكن من آثار الذخائر العنقودية. وحتى ذلك الوقت، يوجد خطر أن تزداد المشكلة الإنسانية الناتجة عن تلك الذخائر غير الدقيقة وغير الموثوقة. ولذلك تدعو اللجنة الدولية للصليب الأحمر جميع الدول إلى وقف استعمال هذه الذخائر على أراضيها فوراً وعدم نقلها وتدمير المخزونات الموجودة منها.

٢١- **السيد غووز** (منظمة رصد حقوق الإنسان) قال إن الولاية غير متسقة بالمرة. وأضاف أن مصطلح "التفاوض" مدرج بالفعل ولكن الملاحظات المتناقضة للوفود تشير إلى أن جميع الوفود لا تعرف ما الذي ستشتمل عليه المفاوضات. وأضاف أنه من الواضح عدم وجود ما يشير إلى وضع صك ملزم قانوناً أو حظر من أي نوع. حيث إن الصعوبة التي واجهتها الدول الأطراف في التوصل إلى اتفاق بشأن هذه الولاية قد أثر تأثيراً سلبياً على سائر المفاوضات. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد جدول زمني محدد لهذه الولاية ولا يوجد ما يشير إلى أنها مسألة ملحة. وعلى جميع الأطراف التي ترغب في التوصل إلى اتفاق فعال بشأن الذخائر العنقودية أن تواصل العمل على العملية المتفق عليها في مؤتمر أوسلو، من أجل التوقيع على صك يحظر هذه الذخائر في عام ٢٠٠٨. وهذا هو الحل الوحيد للتهديد الذي تشكله تلك الذخائر للإنسانية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٨